المجموعة العقارية الرائدة

تتركز أعمال الدار العقارية بمجملها في إمارة أبوظبي، حيث تمتلك الشركة مخزوناً كبيراً من الأراضي، بمايقارب 65 مليون قدم مربع بالإضافة الى محفظة متنوعة من المشاريع التطويرية.

وتعتبر الدار الشركة الرائدة لتطوير وإدارة العقارات في أبوظبي، وهي تسعى إلى إنشاء وجهات استثنائية توفر فرصاً مميزة للعمل والعيش وتستقطب العديد من الزوار. ومنذ تأسيسها في عام 2004، ساهمت الدار في تشييد العديد من المشاريع التطويرية والوجهات الاستثنائية في أبوظبي.

تنقسم أعمال شركة الدار العقارية الى قسمين، هما:

- الدار للتطوير (إدارة المشاريع التطويرية سابقا) و التي تتمحور أعمالها في مجال أعمال التطوير و المبيعات بلإضافة الى تطوير مشاريع لأطراف أخرى مقابل رسوم إدارية.
- الدار للإستثمار (إدارة الأصول سابقا) و التي تتمحور أعمالها في إدارة الأصول السكنية، و التجارية، و محال التجزئة و الأصوال الفندقية[1]. بلإضافه الى جوهر أعمالها تملك الدار للإستثمار شركات تابعة مثل الدار للتعليم، شركة بروفس و شركة خدمة.

الدار للتطوير

تعد الدار أكبر مطوّرٍ عقاري في أبوظبي، وإحدى أكبر الشركات في الإمارات العربية المتحدة. ومنذ تأسيسها، سلّمت الدار ما يزيد على 29 ألف وحدة سكنية في الإمارة. وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2020، يوجد لديها أكثر من 7 آلاف وحدة سكنية جديدة قيد التطوير.

وتمتلك الدار مخزوناً كبيراً من الأراضي بمساحة 65 مليون متر مربع عبر إمارة أبوظبي، الأمر الذي يمنحها الفرصة لتلبية متطلبات مختلف الشرائح في السوق العقارية.

الدار للإستثمار

تمتلك شركة الدار العقارية وتدير محفظة من الأصول العقارية المتنوعة تصل قيمتها إلى 20 مليار درهم إماراتي تتوزع جميعها في إمارة أبوظبي. وتضم هذه المحفظة 4 فئات رئيسية من الأصول العقارية وهي الأصول السكنية، والتجزئة، والمكتبية، والضيافة. كما تضم عدداً من الأعمال الثانوية التي تبرم شراكات استراتيجية تعود بالنفع على المجموعة بأكملها، مثل إدارة المدارس والعقارات والمرافق.

القطاعات التي ننشط فيها

السكنية

تبيع الدار العقارية في المقام الأول العقارات السكنية من خلال إدارة المشاريع التطويرية، حيث تلبي طلبات المشترين بإطلاق مشاريع سكنية للبيع على المخطط. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك شركة الدار للاستثمار، أيضاً محفظة عقارات سكنية مهمة في أبوظبي، والتي يتم تأجيرها لمزيج متوازن من المستأجرين من الأفراد والشركات.

التجزئة

تحظى الدار العقارية بأصول مميزة في قطاع التسوق والترفيه في أبوظبي، حيث أنجزت العديد من وجهات التسوق الرائدة مثل «ياس مول» و«الجيمي مول»، ومجموعة واسعة من محال التجزئة حول المجمعات السكنية.

التجارية

تمتلك الدار العقارية محفظة مهمة من العقارات المكتبية المتميزة من الفئة A التي طورتها أو استحوذت عليها، وهي تحظى باهتمام أبرز المستأجرين. وتتوزع المحفظة التجارية بشكل رئيسي حول جزيرة أبوظبي وأغلبها مستأجرة من قبل حكومة أبوظبي.

الفنادق

تمتلك شركة الدار مجموعة من الفنادق أغلبها في جزيرة ياس والتي تتميز بقربها من المعالم السياحية البارزة، مما يعزز مكانة الجزيرة كمركز رئيسي للفعاليات السياحية والترفيهية في أبوظبي.

الأعمال الثانوية

الدار للتعليم

إلى جانب محفظتها الفريدة والمتنوعة من الأصول، تستثمر الدار في مدارسها وتبذل قصارى جهدها لدعم تعليم ما يزيد عن 25 ألف طالب وطالبة. وعدا عن امتلاك وإدارة مدارسها الخاصة، تتولى الدار للتعليم أيضاً تشغيل وإدارة مدارس مملوكة لحكومة أبوظبي و«ادنوك»، مما يشكل خير دليل على نموذجها التعليمي عالي الجودة.

شركتا «خدمة»/ «بروفيس»

استكملت الدار استحواذها (حصة 40٪ المتبقية) على شركة «خدمة» لإدارة المرافق والعقارات التابعة لها، في عام 2018. وفي أعقاب ذلك، استثمرت الدار بشكل كبير في إعادة تصميم النموذج التشغيلي لـ «خدمة» بغية حفز مزيد من القيمة المجزية عبر تحويل ذراع إدارة العقارات فيها إلى شركة منفصلة تحت اسم «بروفيس». واليوم، تعمل كل من إدارة الممتلكات وإدارة المرافق بشكل مستقل كلياً. وفي مطلع عام 2021، استحوذت «بروفيس» على شركة «أستيكو لإدارة العقارات» وأصبحت تدير أكثر من 60 ألف وحدة سكنية، الأمر الذي كرس مكانتها كإحدى شركات إدارة العقارات الرائدة في دولة الإمارات.

استراتيجيتنا
اقرأ المزيد في الصفحة 28

نظرة عامة على السوق
اقرأ المزيد في الصفحة 14

1. «الدار للاستثمار» تضم «الدار للاستثمار العقاري ذ.م.م.» التي تمتلك محفظة متنوعة من الأصول الرئيسية للبيع بالتجزئة والأصول السكنية والتجارية.

الوجهات الرئيسية

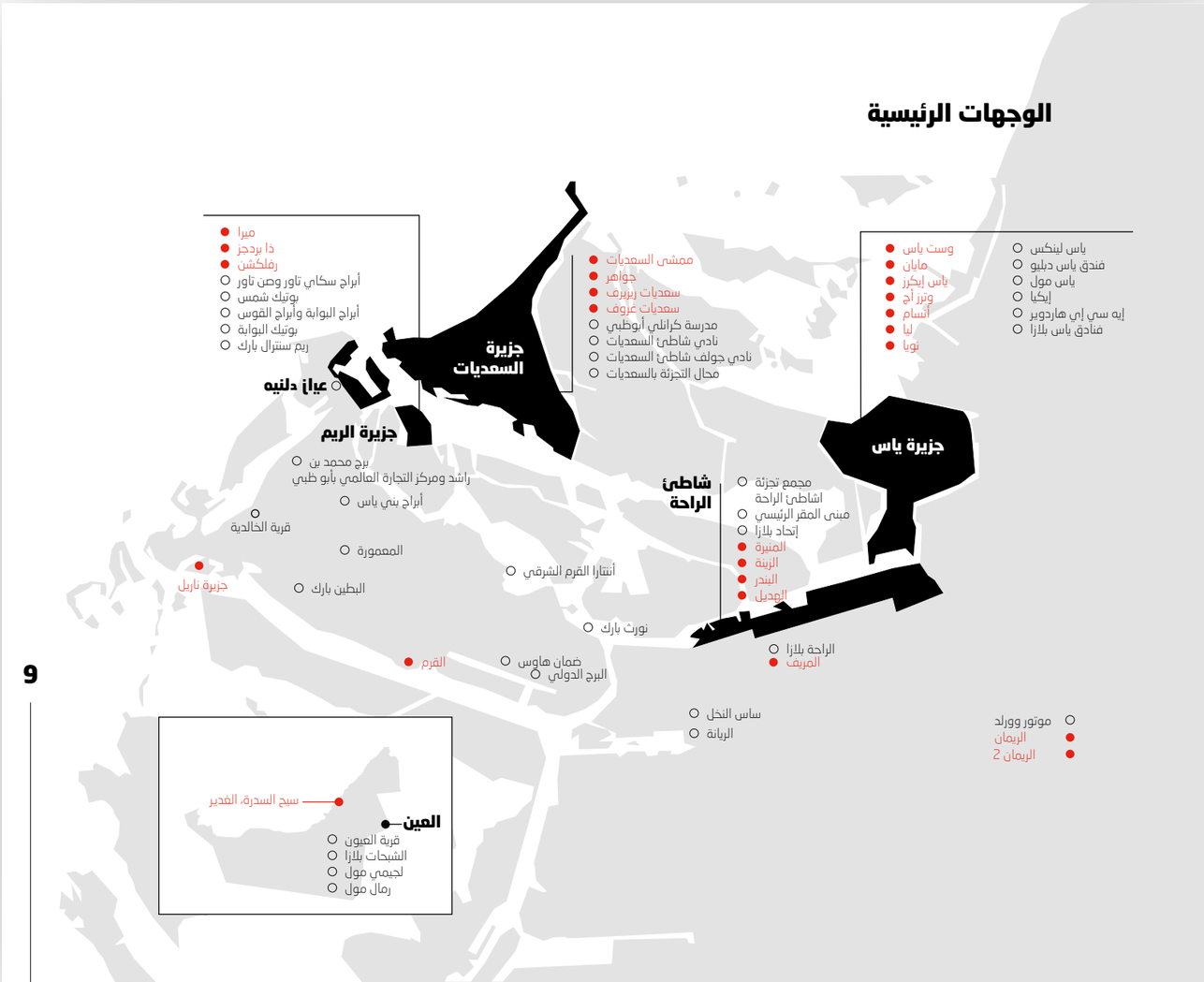

مجالين رئيسيين هما:

- **إدارة المشاريع التطويرية**
- **الدار للاستثمار**

المراجعة التشغيلية
اقرأ المزيد في الصفحة 48

ملاحظة: يتبع هذا التقرير تجزئة التقارير المعتمدة خلال السنة المالية 2020، ولا يعكس أي تغييرات مقترحة لتجزئة التقارير (بسبب نموذج التشغيل الجديد للمجموعة) والتي قد تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الربع الأول من العام 2021.